

ملف حوض النيل والسدود الأثيوبية*

١.د. محمد نصر الدين علام**

الأستاذ الدكتور/ عبد الهادي حسنى رئيس جمعية المهندسين المصرية، السادة والسيدات الزملاء والحضور، يسعدنى وبشرفنى التواجد بينكم اليوم للتحدث والتباحث حول واحدة من أهم قضايا مصر وأعظم تحدياتها فى المستقبل المنظور ألا وهى قضية مياه النيل.

كما نعلم جميعاً أن مصر كما قال المؤرخون هى هبة النيل، فبدون نهر النيل لصارت مصر دولة صحراوية مثل جيرانها من الدول العربية ولما قامت حضارة مصر العظيمة التى أنارت العالم ومازالت على مدار آلاف السنين.

فقد قامت الحضارة المصرية على ضفاف النهر وبطول مصر شمالاً وجنوباً وبجانب المعابد والأهرامات والقصور تم إنشاء سدود التخزين والقنوات المائية وأجاد المصريون القدماء هندسة السرى وانشغل معظم المصريين بالزراعة بالاستعانة بالعلوم الفلكية وأقاموا محطات القياس على النهر لتقدير الفيضان وتخطيط الأنشطة الزراعية وتحديد جباية الضرائب، وكان النهر من أعظم مقدساتهم.

الاستوائية وأصبحت كل من مصر والسودان مزارع للظن لتشغيل المصانع البريطانية فكانت بريطانيا العظمى فى ذلك الوقت أيضاً حريصة على تأمين تدفق النهر لكل من مصر والسودان فعقدت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات مع دول حوض النيل لعدم إقامة منشآت تؤثر سلباً على تدفق النهر الطبيعى لكل من البلدين، وكانت معظم هذه المعاهدات معاهدات لرسم حدود دول الحوض مع بنود لا تسمح بإقامة أى منشآت مائية أو تنمية زراعية تكون لها تأثيرات سلبية على تدفق النهر لمصر والسودان إلا بعد موافقة الدولتين.

ونهر النيل كما جاء فى العديد من المراجع الدولية أنه أطول أنهار العالم يمتد لمسافة ٦٦٩٥ كيلومتر من بداية نهر كاجيرا فى بورندى وينتهى على ضفاف البحر المتوسط عند دمياط ورشيد، ويغطى حوض نهر النيل مساحة ٢.٩ مليون كيلومتر مربع وهو سادس أكبر حوض نهر فى العالم

وكان المصريون القدماء على إدراك تام بأن النهر يأتى من الجنوب فقاموا بالعديد من الزيارات الاستكشافية سواءً للهضبة الاستوائية أو للهضبة الأثيوبية لتوطيد العلاقات مع الشعوب وتعزيز العلاقات التجارية والثقافية من خلال ركوب النهر وكذلك ركوب البحر الأحمر، ولم يخلى الأمر من غزوات عسكرية كرا وفرا لمد مناطق النفوذ وتأمين مصادر النهر، واستمر الأمر أيضاً أثناء الدولة القبطية التى انتشرت فيها الديانة القبطية فى كل من مصر وأثيوبيا يتبعون معاً بطريارك الكنيسة المصرية، وامتدت نفس السياسات أثناء العصر الإسلامى وأيام المماليك وحتى عصر العائلة العلوية التى امتدت فيها رقعة الدولة المصرية جنوباً لتغطى السودان بكامله وحتى البحيرات الاستوائية، ثم جاء الاحتلال البريطانى لمصر والسودان وبعض دول الهضبة

* محاضرة أمام جمعية المهندسين المصرية

** وزير الرى الأسبق وأستاذ الرى بكلية الهندسة-جامعة القاهرة

وقد بدأت المشاكل المائية الحقيقية بين مصر ودول الحوض والصراع على مياه النهر في العهد الحديث بعد الاعلان المصرى عن بناء السد العالى والاعلان عن اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان، ومثال على ذلك الشكوى الاثيوبية لدى الأمم المتحدة على اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان، ومثال آخر ما فعلته بريطانيا من التقدم إلى مصر والسودان عام ١٩٥٩ مطالبة بحصص مائة لدول تنزانيا وأوغندا وكينيا التي كانت تحتلهم وقتذاك، وبعد استقلال هذه الدول ظهر مبدأ نيريرى الرئيس الأول لتنزانيا بعد الاستقلال والذي ينادى بعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي تمت أثناء فترة الإحتلال مثل اتفاقية ١٩٢٩.

والمشاكل المائية لملف حوض النيل والتي تواجه مصر متعددة سواء على المستوى الداخلى أى القومى، أو على مستوى حوض النيل، وأهم هذه المشاكل بدءا بالصعيد القومى ثم بما يتعلق بالسودان شمالا وجنوبا ثم بقية دول الحوض يمكن تلخيصها على النحو التالي:

١- الوضع المائى حاليا فى مصر أصبح حرجاً جداً ويزداد صعوبة مع الوقت نتيجة لمحدودية الموارد المائية وللزيادة السكانية وتحديات التغيرات المناخية، فإنه بالكاد حاليا يتم الايفاء بالاحتياجات المائية للبلاد من شرب وصناعة وزراعة، وهناك العديد من المشاريع القومية مثل مشاريع ترعة السلام وتوشكى وترعة الحمام والتي كلفت مصر مليارات الجنيهات لم تستكمل لعدم توفر المياه اللازمة لرى مئات الألاف من الأقدنة القائمة عليها. وأصبح نصيب الفرد من المياه حاليا أقل من ٦٥٠ م^٣ فى السنة بعد أن كان يزيد عن ٢٠٠٠ م^٣ منذ ٥ عقود ماضية، ونقص نصيب الفرد من الأراضى الزراعية إلى حوالى ٠,١ فدان، وزادت الفجوة الغذائية عن ٧ مليار دولار فى السنة، وتفاقت مشاكل التلوث فى المجارى المائية وتسببت فى إغلاق العديد من محطات إعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والتي تم انفاق مليارات الجنيهات على إنشائها، وتدهورت شبكات ومنشآت مياه الرى والصرف، ومن المتوقع أن يقل نصيب الفرد من

ويشمل ١١ دولة منهم ٧ فى الهضبة الاستوائية وهم أوغندا وبورندى والكونغو وكينيا ورواندا وتنزانيا والآن جنوب السودان، ودولتين فى الهضبة الأثيوبية هما أثيوبيا وارتريا، ودولتى مصب هما مصر والسودان، وتبلغ كميات الأمطار السنوية على الحوض حوالى ١٧٠٠ مليار م^٣ يصل منها فى مجرى النهر إلى مصر وشمال السودان فقط ٨٤ مليار م^٣ حيث تحصل مصر سنويا على ٥٥.٥ مليار وتحصل السودان على ١٨.٥ مليار تبعا لاتفاقية ١٩٥٩ بين الدولتين وتفقد بقية الكمية ١٠ مليار بالبخر من بحيرة ناصر، وبالرغم من أن أكثر من ثلثى أمطار حوض النيل تسقط على الهضبة الاستوائية وجنوب السودان إلا أن ٨٥% من تدفق النهر يأتى من أثيوبيا بأنهارها الثلاثة السوبات والنيل الأزرق وعطبرة، ويأتى الباقي من الهضبة الاستوائية ببحيراتها فيكتوريا وكوجا وادوارد وألبرت وجورج وتفقد كميات هائلة من المياه من النهر فى منطقة السود جنوب السودان، وعلى مدار ألاف السنين اعتمدت صنوف الحياة فى دول المنبع فى شكل مراعى وزراعة اعتمادا على الأمطار بينما كان اعتماد مصر وشمال السودان الصحراويين على جريان وتدفق النهر الخالد، ويتوفر فى معظم دول حوض النيل احواضا وانهارا أخرى تبلغ كميات مياه الأمطار بها حوالى ٥٧٠٠ مليار م^٣ سنوياً، وفى المتوسط يتدفق منها ١٧٠٠ مليار م^٣ فى الأنهار تصب على المحيط الهندى ومنها ما يصب فى المحيط الأطلسى.

ومشروعات استقطاب الفوائد فى أعالي النيل تمثل الأمل فى زيادة ايراد النهر لصالح شعوبه وللايفاء بجميع احتياجاتهم المستقبلية، وتفقد المياه فى حوض نهر النيل من مناطق البرك والمستنقعات المنتشرة بكثرة بدول الحوض، والتي تغطى مساحات كبيرة تزيد عن ٢٥٠ ألف كيلو م^٢، وتبلغ تقديرات فواقد البخر من البرك والمستنقعات التي تقع داخل حوض نهر النيل أكثر من ١٥٠ مليار م^٣ سنوياً، وتتبخر كميات مماثلة من مياه البرك والمستنقعات التي تقع داخل دول المنبع ولكن خارج حدود حوض النيل.

دول وشعوب الحوض وكيفية تحقيقها من خلال التنمية المستدامة لنهر النيل وروافده، وأن يكون لها أيضا سياسات وقائية ضد أى تحركات أو مشاريع مضادة للمصالح المصرية، من ناحية أخرى المعلومات المتبادلة والمتوفرة لدينا عن دول حوض النيل لا ترقى إطلاقاً إلى مستوى التقنى المصرى فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا إلى مستوى التواجد المصرى الدبلوماسى والفنى فى هذه الدول، ومثال على ذلك سد النهضة الأثيوبى الذى لم تعلم مصر عنه شيئاً الا بعد وضع حجر الأساس له فى شهر أبريل عام ٢٠١١، وكذلك كان الحال مع سدى الرميلى وباردانا الجارى إنشائهما منذ فترة فى الشقيقة السودان ولم نعلم عنهما إلا منذ شهور قليلة، وكنا هنا فى مصر وحتى وقت قريب نردد فكر مدرسة الرى القديمة بأنه لا يمكن إقامة أى سدود فى أثيوبيا لطبيعة الانحدار الكبير للهضبة الأثيوبية ولامتلاء هذه السدود بالمواد الرسوبية خلال سنوات قليلة، وكان شائعا أيضا فى مدرسة الرى القديمة بأن دول المنبع ليس لديها الخبرات البشرية ولا يتوفر لها البنيات الأساسية لإقامة وجذب الاستثمارات الدولية لمشاريع كبيرة من الزراعات المروية، بينما نرى الآن استثمارات أجنبية وبعضها عربية خليجية لزراعة ملايين الأفدنة فى العديد من هذه الدول، والأسباب الرئيسية لهذه المشكلة تتمثل فى عدم تجدد الفكر الهندسى فى قطاع الرى فى مصر وعدم توفر العدد الكاف من الكوادر البشرية المؤهلة وضعف البرامج التدريبية والحوافز المادية وسياسة الانغلاق الداخلى وعدم الانفتاح على الجامعات والمراكز البحثية وعدم وجود الدعم الكافى للكوادر البحثية فى مركز البحوث التابع للوزارة.

٣- إنفصال جنوب السودان عن شماله يمثل بلا شك إختباراً وتحدياً إستراتيجياً صعباً لمصر، السودان بشماله وجنوبه يمثل العمق الاستراتيجى لمصر ويربطنا بهذا البلد الشقيق العديد من روابط الدم والمصاهرة والدين والتاريخ والمصالح المشتركة، ومن الناحية المائبة تمثل إتفاقيات

المياه إلى ٣٥٠ م^٣ بحلول عام ٢٠٥٠، ومن المتوقع أن تؤثر التغيرات المناخية سلباً على إيراد نهر النيل مستقبلاً، وهناك التحديات الهائلة على الترع والمصارف بفتحات رى مخالفة وإلقاء مياه الصرف الصحى والصناعى والمخلفات الصلبة فيها مما أدى إلى تدهور حالة شبكتى الرى والصرف وتفشى ظاهرة نقص المياه فى نهايات الترع، وانتشرت المزارع السمكية المخالفة بالرغم من عدم توفر الظروف الصحية والبيئية الملائمة لهذه المزارع، وزادت التحديات على نهر النيل بالردم والبناء وإلقاء المخلفات فيه وفتحات الرى المخالفة، وانتشرت ظاهرة المنتجعات والقرى السياحية وملعب الجولف وحمامات السباحة الفارهة على طول طريق مصر - الاسكندرية الصحراوى وغيره مثل طريق الاسماعيلية ووادى النطرون وزادت مظاهر التعدى وإستنزاف المخزون الجوفى.

تحت هذا الوضع المائى الصعب فإن أى نقص فى إيراد نهر النيل لمصر نتيجة لبناء سدود أو إقامة مشاريع تنمية زراعية فى دول المنبع سوف يؤدى إلى نتائج سلبية عديدة، أحد هذه النتائج انخفاض فى المساحة الزراعية وتأثر مياه الشرب والصناعة نتيجة لانخفاض منسوب المياه فى النيل والرياحات والترع وسوف تتأثر أيضاً الملاحة والسياحة النيلية نتيجة لانخفاض منسوب المياه فى نهر النيل، وسوف يقل إنتاج الطاقة الكهربائية المولدة من السد العالى وسد أسوان وقناطر إسنا ونجع حمادى، وسيؤدى أيضا إلى تدهور البيئة وازدياد معدلات التلوث وخلل فى نظام الحياة الطبيعية فى البحيرات الشمالية بالإضافة إلى زيادة تداخل مياه البحر فى الخزانات الجوفية الساحلية فى شمال الدلتا مما يهدد نوعية المياه الجوفية وزيادة درجة ملوحتها فى هذه الخزانات.

٢- منذ عدة عقود كانت ومازالت التحركات والمواقف المصرية فى ملف حوض النيل مبنية على ردود الأفعال وحتى ردود الأفعال كانت متأخرة وغير حازمة. ان مصر يجب أن تكون دائما صاحبة المبادرة فى دراسة احتياجات

التي يستخدمها الشمال حالياً تقريباً بالكامل، موقف جنوب السودان غير واضح ولكنه أميل إلى الرفض لمشاريع استقطاب الفوائد مثل مشروع قناة جونجلي وبحر الغزال، وجنوب السودان له علاقات وطيدة مع العديد من دول المنبع مثل أثيوبيا وأوغندا وكينيا وتعود هذه العلاقات إلى المساندة والدعم الشديد الذي قدمته هذه الدول لجنوب السودان أثناء الحرب الأهلية التي شهدتها الجنوب ولذلك هناك احتمال قائم أن تزيد دول المنبع دولة جديدة على حساب كل من مصر والسودان.

٤- يأتي من الهضبة الاثيوبية (الحوض الشرقي) ٨٥% من إيراد النهر عند أسوان، والسدود الأثيوبية ذات ساعات تخزينية كبيرة ولها آثار بالغة على أمن مصر المائي، وإجمالى المساحات الزراعية المعلنة للتنمية والاستثمار فى أثيوبيا والسودان تزيد عن ٦ مليون فدان، ودرجة تأثير المشاريع التنموية فى هذا الحوض على إيراد النهر يصل إلى ٩٠% (أى أن سحب ١٠ مليار م^٣ من المياه فى الهضبة الاثيوبية سيقلل الإيراد عند أسوان بحوالى ٩ مليار م^٣)، والهضبة الاستوائية يأتى منها ١٥% فقط من إيراد نهر النيل عند أسوان، ومعظم سدودها المقترحة تقع على مساقط النهر الطبيعية وبساعات تخزينية محدودة، وبها مساحات لاستثمارات زراعية فى حدود ٢ مليون فدان يتركز معظمها فى أوغندا وكينيا وتنزانيا ولكن الموسم المطرى بها يمتد من ٦-٩ شهور فى السنة والاحتياجات المائية للرى أقل بكثير من احتياجات الرى فى أثيوبيا والسودان، ودرجة تأثير مشاريع التنمية بها على إيراد النهر لا يتعدى ١٠%، ومعظم دول الهضبة الاستوائية بها أحواض لأنهار أخرى وتسقط على هذه الأحواض أمطار تزيد عدة مرات عن كميات الأمطار التي تسقط على حوض النيل، الدراسات المصرية الأولية تشير إلى أن مشاريع دول الهضبة الاستوائية المعلنة لن يكون لها تأثيرات سلبية كبيرة على دولتى المصب على الأقل فى المستقبل المنظور، التهديد والتأثير الحقيقي لمصر يأتى من النيل الشرقى الذى يضم

١٩٥٩ مع السودان أهم ركائز الاستقرار والأمن المائى لكل من البلدين، والتي تحدد حصتى الدولتين وتقر بحقهما فى مشاريع إستقطاب الفوائد فى جنوب السودان وبما يزيد إيراد النهر لصالح مصر والسودان شمالاً وجنوباً، جنوب السودان تسقط عليه أكثر من ثلث الأمطار التي تسقط على حوض النيل كله وبه أكثر من نصف فواقد حوض النيل من البرك والمستنقعات، وشمال السودان ملئ بملايين الأفدنة الصالحة للزراعة وتفتقها المياه، فى شمال السودان يمثل برنامج السدود أولوية قومية قصوى ويتم التخطيط له وتنفيذه تحت إشراف القيادة السياسية للبلاد وتعود أهمية هذا البرنامج إلى أهدافه من توليد الطاقة فى حدود ٢٠٠٠ ميجاوات وتوفير مياه الرى لملايين من الأفدنة الصالحة للزراعة، وذلك لتوفير مصدر آخر للدخل وللطاقة بعد انفصال جنوب السودان بثروته البترولية وتوفير فرص للعمالة، والسودان حالياً يستغل بالفعل كامل أو على الأقل معظم حصته المائية ولا تتوفر المياه الكافية للمشاريع الطموحة للتوسعات الزراعية القائمة على البرنامج القومى للسدود.

والبرنامج القومى السودانى للسدود سيكون له آثاره السلبية المباشرة على حصة مصر المائية وأمنها المائى إلا إذا تم تنفيذ مشاريع استقطاب الفوائد فى جنوب السودان لزيادة إيراد النهر لصالح البلدين، جنوب السودان به مناطق برك ومستنقعات تغطى مساحات كبيرة منه فى الغرب والشرق والجنوب والوسط تقوم عليها المراعى والزراعات البدائية وتستقر حولها مجتمعات قبلية منذ فترات زمنية طويلة، وهناك معارضة محلية فى هذه المناطق لإقامة مشاريع استقطاب الفوائد خوفاً من تأثيرها السلبى المحتمل على الأنشطة الزراعية والرعية، ولجنوب السودان نصيب من الحصة المائية لدولة السودان ككل والتي تبلغ ١٨.٥ مليار م^٣ سنوياً وذلك حسب اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان، وهناك مفاوضات ليست سهلة بين الشمال والجنوب لتقسيم حصة المياه فيما بينهما حيث يحتاج الشمال لمزيد من المياه والجنوب يحتاج نصيباً ولو قليلاً من الحصة

الاستراتيجية الأثيوبية تشمل إقامة العديد من السدود الضخمة على النيل الأزرق والأنهار الأخرى الواقعة فى أثيوبيا للتوسعات فى الزراعة المروية ولإنتاج الطاقة الكهرومائية للاستهلاك المحلى وللتصدير إلى دول الجوار، جيبوتى والصومال شرقا وكينيا وأوغندا جنوبا وشمال وجنوب السودان غربا ومصر شمالا بل وهناك تصورات بتصدير هذه الطاقة إلى أوروبا عبر البوابة المصرية، وتقدر ميدئيا كميات الطاقة الكهرومائية التى يمكن توليدها على الأنهار المختلفة فى أثيوبيا حوالى ٤٥٠٠٠ ميجاوات منها ٢٠٠٠٠ ميجاوات من النيل الأزرق وروافده، وبرنامج السدود الأثيوبية له أهداف عديدة أخرى منها إعطاء دور الزعامة لأثيوبيا فى منطقة القرن الأفريقى وحوض النيل، وربط اقتصاد جنوب السودان بأثيوبيا بدلا من الدولة الأم السودان.

وكما نتذكر جميعا أن السدود الأثيوبية لها خلفية تاريخية بدأت بعد اتفاق مصر والسودان على إنشاء السد العالى، حيث أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية بعثة من مكتب استصلاح الأراضى الأمريكى فى ذلك الوقت لدراسة إنشاء سدود ومشاريع تنمية على النيل الأزرق بأثيوبيا، وانتهت هذه البعثة من إعداد خطة متكاملة لتطوير حوض النيل الأزرق تم نشرها عام ١٩٦٤ وتتضمن عدد ٣٣ منشأ مائيا على النيل الأزرق وروافده ومشروعات زراعات مروية فى مساحة نصف مليون هكتار تبلغ احتياجاتها المائية حوالى ٥ مليارم^٣ سنويا، وتضمنت المنشآت المائية المقترحة عدد ٤ سدود كبرى على النيل الأزرق وهى سد كارادوبى وسد بيكو أبو وسد مندبا وسد بوردر (الحدود) أو ما أطلق عليه حاليا سد النهضة، وكانت أثيوبيا تعكف سرا على تحديث وتطوير هذه الدراسات إنتظارا للوقت المناسب للتنفيذ، ففي عام ١٩٩٨ إنتهت إثيوبيا من إعادة وتحديث دراسة تلك المشروعات من خلال مكتب استشاري فرنسي (بيكوم)، ثم تلى ذلك عدة دراسات لمكاتب استشارية هولندية ونرويجية إنتهت إلى مضاعفة سعة السدود الأربعة الكبرى

أثيوبيا والسودان ومصر، والوضع المائى المصرى الحرج والتأثير الكبير المتوقع على مصر من مشاريع السدود الأثيوبية هما اللذان أديا الى هذه الحساسية القائمة بين مصر وأثيوبيا.

٥- اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان لا تشمل دول المنبع وغير ملزمه لهم، ولكن هناك اتفاقيات أخرى مع دول المنبع تحافظ على الحقوق المائية لكل من مصر والسودان، وأهم هذه الاتفاقيات بين بريطانيا العظمى وأثيوبيا عام ١٩٠٢ الذى يتعهد فيها الامبراطور الأثيوبى مينيليك الثانى بالألا يسمح بإنشاء أى عمل على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوبات من شأنه التأثير سلباً على تدفق النهر إلا بالاتفاق مع حكومة السودان المصرى البريطانى، وهناك أيضاً إتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا ممثلة للسودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا والتي تنص على عدم إقامة أى مشروع على النيل أو روافده أو البحيرات إلا بموافقة مصر وتتص أيضاً على حق مصر فى الرقابة على مجرى النهر وعلى تنفيذ المشروعات، وهذه الاتفاقيات تلزم هذه الدول قانونا بعدم إقامة أى منشآت أو مشاريع على النيل وروافده إلا بعد موافقة مصر والسودان، ولكن دول المنبع لا تقر بهذه الاتفاقيات وأعتقد فى رأى الشخصى أن دول المنبع لن تقبل المثل أمام أى تحكيم دولى بخصوصها مما يخلق وضعاً قانونياً شائكاً.

٦- السدود الأثيوبية تمثل استراتيجية أثيوبية قومية قديمة للتحكم فى النيل الأزرق وكانت كلما اهتزت العلاقات بين البلدين كانت أثيوبيا على مدى العصور تلوح بها لمصر مهددة بأنها تستطيع تحويل مجرى النهر وحرمان مصر من المياه، وحسب ما جاء فى دراسة بريطانية حديثة للدكتور هارى فيرهوفن نشرها شاتام هاوس فى يونيو ٢٠١١ فإن هذه الاستراتيجية القديمة تم تطويرها بهدف إحداث نقلة اقتصادية لدولة أثيوبيا من موقعها الحالى ضمن أشد دول العالم فقرا إلى مصاف الدول متوسطة الدخل بحلول فترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥.

٧- هناك بعض الفوائد التي قد تعود على السودان من السدود الأثيوبية تشمل تقليل المواد الرسوبية الواصلة إليها والتي تقلل من أعمار سدودها وتتطلب تكاليف عالية لصيانتها وتشغيلها، وثاني هذه الفوائد زيادة الطاقة الكهربائية المولدة من سدودها القائمة نتيجة لتنظيم تصرفات النيل الأزرق على مدار العام، وسيؤدي تنظيم تصرفات النيل الأزرق على مدار العام إلى زراعات دائمة في منطقة النيل الأزرق بدلا من الزراعات الموسمية الحالية خلال موسم الفيضان، بالإضافة إلى تصدير الكهرباء الأثيوبية لكل من مصر والسودان وهذا أمر هام للسودان خاصة بعد انفصال الجنوب، ولكن بالنسبة لمصر فإن تكاليف هذه الكهرباء مقارنة لتكاليف الكهرباء المولدة من محطات الغاز، هذه الفوائد للسودان قد تؤثر على موقف السودان الحليف الدائم لمصر في أي مفاوضات حول هذه السدود.

٨- اللجنة الثلاثية من مصر والسودان وأثيوبيا للتحايط حول سد النهضة الأثيوبى تجتمع دوريا منذ سنة تقريبا بينما يتم الاستمرار فى إقامة سد النهضة منذ شهر أبريل ٢٠١١!! إن الدراسات والتصميمات لهذا السد تمت فى سرية تامة وبعيدا عن مبادرة حوض النيل، وأن هذا السد أصلا حسب الدراسات الاستشارية التى تمت من خلال مبادرة حوض النيل وحسب ما أعلنه أثيوبيا منذ حوالى ١٠ سنوات كان اسمه سد (الحدود) وبسعة فى حدود ١٤ مليارم^٣ وفجأه وبدون مقدمات تم الاعلان عن إعادة تصميمه لى تصل سعته إلى ٧٣ مليار م^٣ وينتج ٥٢٥٠ ميجاوات من الكهرباء وباسم جديد وهو سد النهضة مع البدء الفورى فى تنفيذه.

سد النهضة بدون أى شك سيكون له آثار كبيرة على حصة مصر المائية وعلى أمنها المائى على ضوء نتائج الدراسات المصرية للسدود الأثيوبية وكذلك نتائج دراسة الدكتور مارك جيولاند من جامعة ديوك الأمريكية التى تم نشرها فى شهر نوفمبر ٢٠١٠ فى دورية "بحوث الموارد المائية" عن آثار إنشاء سد مندايا الذى تبلغ سعته ٥٠ مليار م^٣- وهى حوالى ثلثى سعة سد النهضة - عل مصر، وقد

المقترحة على النيل الأزرق لتصل الآن إلى حوالى ٢٠٠ مليار م^٣ أى ما يقرب من أربعة أمثال التصرف السنوى للنيل الأزرق، إن العنصرين الرئيسيين للتأثيرات السلبية للسدود الأثيوبية على مصر يتمثلا فى السعة التخزينية للسد وفى استهلاك المياه فى الزراعات المروية، فكلما زادت السعة التخزينية وزادت المساحة المروية زادت الآثار السلبية، السعة التخزينية للسد ستكون خصما من مخزون المياه أمام السد العالى الذى يستخدم لسد العجز المائى لايراد النهر فى السنوات منخفضة الايراد، وبالتالي سيظهر بعد إنشاء هذا السد ظاهرة الجفاف والعجز المائى فى سنوات الفيضان المنخفضة كما كان الوضع قبل بناء السد العالى، أما المياه التى سوف تستخدم للرى ستكون خصما مباشرا من إيراد النهر لمصر، والعنصر الثانوى الذى قد يؤثر أيضا فى إيراد النهر ولكن بدرجة أقل كثيرا يتمثل فى السياسة التشغيلية للسدود.

والسدود الأثيوبية حسب نتائج الدراسات المصرية سوف تتسبب فى حدوث عجزا مائيا فى حصة مصر بمتوسط سنوى مقداره ٩ مليار م^٣ سنويا ومثلها من السودان حسب اتفاقية ١٩٥٩ وسوف تقل الكهرباء المولدة من السد العالى وخزان أسوان بحوالى ٢٥%، ومن الآثار السلبية للسدود الأثيوبية أيضا هو احتمال إنهيارها أو إنهيار واحد منها وما لذلك من آثار تدميرية على دولتى المصب وخاصة السودان وسديها الروصيرص وسنار على النيل الأزرق وغرق مدينة الخرطوم، والتحرك المصرى الدولى والاقليمى نحو قضية السدود كان قد بدأ بالفعل منذ النصف الثانى من عام ٢٠١٠ حيث رفضت مصر دراسات الجدوى لهذه السدود لعدم الأخذ فى الاعتبار الآثار السلبية على دولتى المصب وتم إرسال ملاحظات مصر على الآثار السلبية لهذه السدود إلى: سكرتارية مبادرة حوض النيل، المكتب الفنى لحوض النيل الشرقى، البنك الدولى والسوق الأوربية، الاستشارى الكندى لمبادرة حوض النيل، المكتب الاستشارى النرويجى الذى يقوم بدراسات الجدوى والدراسات التصميمية لهذه السدود.

بدأت المفاوضات من خلال تجمع للخبراء من دول حوض النيل لإعداد إطار قانوني ومؤسسي لتعاون دول الحوض. وعقد تجمع الخبراء تسعة اجتماعات انتهت في الخرطوم بالسودان في مارس ٢٠٠٠ بعد إعداد مسودة أولى للاتفاقية الإطارية، تم بعد ذلك تشكيل لجنة تفاوضية من الخبراء للإتفاق على الشكل النهائي للإتفاقية الإطارية التي عقدت بدورها سبعة اجتماعات ثم رفعت اللجنة تقريرها الختامي إلى مجلس وزراء المياه في اجتماعهم المنعقد بعنتيبي في ديسمبر ٢٠٠٥. وقد تولى مجلس وزراء مياه دول الحوض ملف الاتفاقية الإطارية وتوالت الاجتماعات الوزارية حتى اجتماع عنتيبي بأوغندا في يونيو ٢٠٠٧ حيث حدث خلاف بين دول المنبع من جهة ودولتي المصب من جهة أخرى حول بند الأمن المائي الجزء (ب) وذلك لرفض دول المنبع الاعتراف بحقوق مصر والسودان واستخداماتهما المائية. وقرر مجلس وزراء مياه دول حوض النيل في اجتماع عنتيبي بأوغندا في يونيو ٢٠٠٧ أن التفاوض أصبح لا يجدى حول هذا البند وتم رفعه للرؤساء للتوصل لحل هذا الخلاف وذلك دون التوصل لمخرج من هذا المأزق التفاوضي، وفي اجتماع كينشاسا في مايو ٢٠٠٩ والذي أصرت فيه دول المنبع على توقيع الاتفاقية الإطارية ووضع البند الخلافى في ملحق لمناقشته بعد انشاء المفوضية، ولم توافق دولتي المصب على هذا التوجه، ثم اجتمعاى الأسكندرية في يونيو ٢٠٠٩ وشرم الشيخ في مارس ٢٠١٠ والمبادرة المصرية السودانية لانشاء مفوضية حوض النيل والتي لم تنتهي من اصرار دول المنبع على موقفهم وتوقيع أربعة منهم على الاتفاقية في مايو ٢٠١٠ في عنتيبي وهم أثيوبيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وتلى بعد ذلك بعدة أسابيع توقيع كينيا ثم أخيرا بورندى بعد قيام الثورة المصرية.

وفي الاجتماعات التالية لوزراء دول الحوض كان هناك انقساماً واضحاً لدول الحوض الى مجموعتين الاولى تجمع دول المنبع والثانية لدولتي المصب وذلك حول عدة نقاط رئيسية حيث ترى مصر حتمية تضمين الاتفاقية الإطارية ما

إنتهت الدراسة إلى أن تأثير السد يتمثل فى تقليل انتاج الكهرباء من السد العالي وخران أسوان بمقدار ٢٠%، وأنه سيتسبب فى عجزا مائيا فى إيراد النهر بمتوسط سنوى مقداره ٩ مليارم^٣ فى المتوسط، وحتى تقرير الاستشارى الايطالى لأثيوبيا على سد النهضة والذى تدارسه اللجنة الثلاثية حالياً يؤكد على نفس المخاطر التى سوف تقع على مصر وعلى أمنها المائى.

وسمعا من الاعلام أن اللجنة الثلاثية المكونة من خبراء محليين ودوليين سيكون رأيها استشاريا فقط وليس ملزما لأطراف المفاوضات، ونسمع كل يوم من المسؤولين الأثيوبي على رأسهم السيد السفير أن السد مشروعا قوميا سيتم بناءه تحت أى ظرف من الظروف. بل الأكثر من ذلك يتم مهاجمة أى مصرى يعارض السد وهو على أرض مصر ويتم ترهيبه من قبل السيد السفير الأثيوبى وعلى مرأى ومشهد من الحكومة المصرية!! فلماذا المفاوضات اذن وهل هى فقط لاضفاء الشرعية الدولية على بناء السد؟ ليس هناك ما يدل على أن اللجنة الثلاثية سيكون لها الصلاحية للتوصية بوقف اقامة السد بعد البدء فى تنفيذه!! وقد تكون أقصى صلاحياتها هو اصدار توصيات بسياسة تشغيلية للسد وعدد سنوات تخزين المياه. وجدير بالذكر ان تعديل السياسة التشغيلية أو اطالة سنوات التخزين لن يكون له تأثيرا كبيرا على تخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية على مصر. وبعد عام من اجتماعات اللجنة الثلاثية لا نسمع من المسؤولين الا أنه مازال هناك نقصا فى المعلومات والدراسات ولا بد من الانتظار حتى تتمكن اللجنة من تقييم السد. الى متى تستمر مثل هذه الاجتماعات وهل مصر أعدت نفسها لكيفية التعامل مع هذا السد الذى يعلو بنيانه يوما بعد آخر؟

٩- لماذا قبلت مصر الدخول فى مفاوضات الاتفاقية الإطارية (اتفاقية عنتيبي) فى ظل وجود اتفاقيات دولية قائمة تضمن حقوقنا المائية التاريخية؟ وهل أخطأنا استراتيجيا بالدخول فى مفاوضات الاتفاقية الإطارية؟ لقد

هذا هو ملخص مواقف دول المنبع وموقف مصر، فماذا يرى المتخصصين في شئون حوض النيل وأصحاب الفكر من أطروحات في هذا الشأن؟

هل لإزالة أسباب التوتر مع دول الحوض نقوم بتوقيع الاتفاقية الاطارية ونتنازل عن جزء من حصتنا المائية بالرغم من الوضع المائي الحالي القاسى لمصر والذي نجد معه صعوبات كبيرة فى التعايش معه حتى بحصتنا المائية كاملة؟

هل لتطوير العلاقات مع أثيوبيا نقوم بالموافقة على سدود أثيوبيا بالرغم من أن الدراسات المصرية والدولية أثبتت بما لا شك فيه أن هذه السدود لها آثار وخيمة على حصتنا المائية وعلى أوجه التنمية فى مصر؟

هل استثمار ٢ مليار دولار فى أثيوبيا عام ٢٠١٠ أتى بشماره المتوقعة وهل هذه هى الوسيلة الفعالة لحل مشاكل الملف مع دول الحوض كما ينادى البعض؟

هل نستمر فى اجتماعات اللجنة الثلاثية التى ليس لها سقف زمنى وأثيوبيا مستمرة فى بناء سد النهضة؟ وهل نتجه بالاستثمار والتنمية لجميع دول الحوض مهما كانت مواقفهم من مصر أم نعطي الأولوية فى برامجنا للسودان شمالا وجنوبا ثم الكونغو التى لم توقع الاتفاقية الاطارية؟ هل نسعى لتحكيم دولى حول هذه الاشكالات وهل ستوافق دول المنبع على ذلك؟

إن ملف مياه حوض نهر النيل ملفا شائكا ومشاكله المائية بالغه التعقيد ومتعددة العناصر والأسباب، ولذلك فان بدائل الحلول قد تكون شديدة التباين كما أن الاختيار فيما بينها قد يكون شديد الصعوبة.

ان الاختيار أو التفضيل بين بدائل الحلول والمسارات فى مثل هذا الملف الدولى الحساس لا يخضع فى الغالب لقواعد الصواب والخطأ بقدر خضوعه لتقديرات الخبراء للنتائج المتوقعة والآثار المترتبة على تنفيذ أى من المسارات المقترحة، والحلول التى اقترحها لمشاكل المياه لملف حوض

ينص على أنها لا تتعارض مع الاتفاقيات القائمة، وإدراج الإخطار المسبق وإجراءاته التنفيذية فى الإتفاقية، وضرورة الوصول الى توافق فى آراء دول الحوض لتعديل أى بند أو ملحق من الإتفاقية، ودول منابع حوض النيل ترفض جميع هذه المطالب.

جدير بالذكر أن الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة عام ١٩٩٧ بشأن إستخدامات الأنهار الدولية المشتركة فى غير الأغراض الملاحية تفر بالإتفاقيات القائمة فى مادتها رقم ٣، وكذلك على الإجراءات التنفيذية للإخطار المسبق فى مادتها رقم ١٢، وتنص على شرط تحقيق التوافق بين الدول الأعضاء لتعديل أى بند من بنودها، والاتفاقية الاطارية فى اطارها الحالي غير ملزمة لدولتي المصب لأنهما ليسا طرفا فيها، ولا تعفى هذه الاتفاقية دول المنبع من التزاماتهم فى الاتفاقيات القائمة.

إن أهداف دول المنبع من المبادرة أصبحت مختلفة عن دولتي المصب، حيث تعمل دول المنبع على التصديق المنفرد على الاتفاقية الاطارية لتحويل المبادرة الى مفوضية فى عنتيبي لإعادة توزيع الحصص المائية فى غياب دولتي المصب، بينما لا ترغب دولتي المصب فى التوقيع أو التصديق على الاتفاقية التى لا تقر بحقوقهما ولا باستخداماتهما المائية الحالية.

إن ما هو الجديد الذى ننتظره من حضور الاجتماع الاستثنائى القادم لوزراء مياه دول الحوض فى كيجالى (اذا عقد) وماذا أعدنا له؟ هذا الاجتماع الذى طلبته كل من السودان ومصر لمناقشة التدايعات القانونية التى تراها الدولتين للتوقيع المنفرد لدول المنبع على الاتفاقية الاطارية، هل ننتظر أن توافق دول المنبع على أن تقر بأنها أخطأت بالتوقيع المنفرد على الاتفاقية الاطارية؟ فى رأى الشخصى أن نتائج هذا الاجتماع لن تختلف عن نتائج الاجتماعات الأخرى التى سبقتها من تكتل لدول المنبع فى جبهة ضد دولتي المصب. فكيف يكون التصرف المصرى السودانى تحت هذه الظروف وماذا أعدا لها؟

هذا المحور الهام أيضا توافر الإرادة السياسية والدعم الشعبى والكوادر الفنية المؤهلة وموارد مالية كبيرة لاعادة تأهيل الشبكات المائية، وترشيد الاستخدامات المائية الزراعية والسكانية والصناعية، وحل مشاكل نهايات الترغ، والتعامل مع مشاكل التلوث فى مجارىنا المائية.

- كانت وزارة الموارد المائية والرى قد انتهت فى منتصف عام ٢٠١٠ من اعداد الاستراتيجية المائية المصرية حتى عام ٢٠٥٠ وتم اعتمادها من مجلس الوزراء وهى تتضمن سيناريوهات لترشيد الاستخدامات المائية المنزلية والزراعية والصناعية وسيناريوهات لتنمية الموارد المائية وذلك بهدف الايفاء بالاحتياجات المائية للبلاد حتى عام ٢٠٥٠.

- توضح الاستراتيجية لقطاع الزراعة أنه هناك أهمية كبيرة للحد من زراعة المحاصيل الشرة للمياه خاصة الأرز والقصب والموز، وتعميم نظم الرى الحديثة فى أراضى التوسعات الزراعية الجديدة، والتوسع فى مشاريع تطوير الرى السطحى فى أراضى الوادى والدلتا، وتطوير المزارع السمكية لترشيد الاستخدامات المائية وتعظيم الإنتاجية، وتكثيف برامج توعية المزارعين بمشاكل مياه الرى على المستوى القومى وإيضاح أهمية المحافظة عليها لاستمرار الأنشطة الزراعية.

- بالنسبة لمياه الشرب فهناك أهمية كبيرة لرفع كفاءة شبكات توزيع مياه الشرب وترشيد الاستخدامات السكانية.

- بالنسبة لقطاع الصناعة أوضحت الاستراتيجية أنه يجب التوسع فى استخدام وحدات التبريد الصناعية التى تعتمد على الهواء بدلاً من المياه العذبة والتوسع فى اعادة استخدام المياه وتدويرها فى المنشآت الصناعية وتوضح أيضا الاستراتيجية أنه بجانب ترشيد الاستخدامات المائية فإن مصر فى حاجة الى التوسع فى اعادة استخدام مياه الصرف الزراعى والصرف الصحى المعالج وفى استغلال المخزون الجوفى العميق فى الصحراء الغربية وفى سيناء، والتوسع فى تكنولوجيا التحلية، واستكمال الجهود المصرية السودانية لاستقطاب فواقد النهر لصالح شعبيهما.

النيل بعضها تقليدى وبعضها مختلف وأرى أنها من الممكن أن تمثل محاور للتحرك المصرى فى هذا الملف الهام لمصر ومستقبلها.

وهذه المحاور يمكن تلخيصها على النحو التالى:

١- المحور الداخلى أو المحور القومى من أهم هذه المحاور وأصعبها لأنها تتطلب تغييرا كبيرا لتفهم القيادة السياسية وللمجتمع ككل لأهمية المياه ومشاكلها وكيفية التعامل معها واعطاءها الأولوية ضمن برامج التنمية المختلفة، التعامل مع مشكلة الندرة المائية التى تتعرض لها مصر حاليا وستتفاقم مستقبلا يتطلب تغييرا شاملا فى نظرة المجتمع ككل لشبكتي الرى والصرف على أنهما شرايين وأوردة الحياة فى مصر والمحافظة عليهما من المخالفات السكانية والزراعية والصناعية السائلة والصلبة، ان الاسراف فى الاستخدامات المائية يعتبر تعديا على مستقبل الأجيال القادمة، يجب أن نتعلم كيف نتعايش مع عصر الندرة المائية بعد أن كنا نعيش عصر الوفرة المائية وذلك كنتيجة مباشرة للزيادة السكانية المتفائلة التى شهدتها مصر خلال العقود القليلة الماضية. نحن نحتاج الى حملة قومية للتوعية الشعبية من خلال وسائل الاعلام المختلفة ومن خلال تطوير المناهج الدراسية فى المدارس ومن خلال تسيير حملات من المختصين الى النجوع والقرى والمدن لتوعية المواطنين بأهمية المياه والمحافظة عليها من الاهدار والتلوث.

- ان ماحدث من زيادة فى مساحة محصول الأرز هذا العام إلى ٢.٤ مليون فدان بعد النجاح الكبير الذى حققته الدولة عام ٢٠١٠ فى النزول بالمساحة إلى ١,٢٥ مليون فدان يعتبر تفهقرا كبيرا الى الخلف فى ادارة المنظومة المائية وبما يهدد البلاد بسنوات جفاف ويقلل مخزون المياه أمام السد العالى ويقلل انتاج السد من الكهرباء. وبالإضافة الى التوعية الشعبية نحتاج الى تطوير المنظومة التشريعية والمؤسسية لمعالجة المشاكل الفنية والسلوكية القائمة والوهن المؤسسى وذلك لتحقيق ادارة فعالة للموارد المائية، ويتطلب

للنهر وروافده وبدون الأضرار بمصر وحقوقها المائية.
ونظرا لنقص الكوادر البشرية المؤهلة حاليا في قطاع
النيل بوزارة الري فإنه قد يكون من الأنسب الاستعانة
بالقاعدة العريضة من العلماء المتوفرة بالجامعات المصرية،
وإعدادا للمستقبل فإننى أرى البدء فى ارسال المتفوقين من
شباب مهندسى الوزارة وباحثيها وكذلك شباب الباحثين فى
الجامعات المصرية فى بعثات إلى الجامعات الرائدة على
مستوى العالم لدراسة:

- النماذج الرياضية والاحصائية لادارة أحواض الأنهار
المشتركة،
- استخدام تقنيات الاستشعار عن بعد،
- نظم المعلومات الجغرافية،
- تصميمات السدود العملاقة التى يصل ارتفاعاتها فى
أثيوبيا إلى مايقرب من ٣٠٠ متر ومخاطرها البيئية
والانشائية،
- كذلك تصميمات محطات الطاقة الكهرومائية الحديثة،
وأیضا لدراسة التغيرات المناخية وتأثيراتها المتوقعة على
منطقة حوض النيل.

يجب توجيه الاستراتيجية البحثية للدولة لاعطاء الأولوية
لبحوث حوض النيل وتوفير الدعم الكافى له واعداد أرسيف
قومى لدراسات حوض النيل المحلية والدولية للاستعانة بها
فى البحوث والدراسات المستقبلية.

من الضرورى أيضا الاهتمام بنوعية وثقافة وتدريب
أعضاء البعثات الدبلوماسية المصرية بدول الحوض ليكون
لهم خلفيات كافية ليس فقط عن طبيعة الشعوب وعاداتها
ومواقفها السياسية وأوضاعها الاقتصادية وتقسيماتها القبلية
بل أيضا عن ظروفها المائية وطبيعتها الهيدرولوجية
والهيدروجيولوجية واحتياجاتها للتنمية المائية ذلك بالإضافة
الى الوضع المائى المصرى ومدى تأثره بالسدود والتنمية
الزراعية فى كل من دول المنبع، وقد يتطلب ذلك اعداد
دورات تدريبية من خلال وزارة الري أو الجامعات أو
كلاهما معا لتدريب وتأهيل أعضاء البعثات الدبلوماسية من

- ومن الناحية التشريعية فإنه بالفعل قد تم الانتهاء عام
٢٠١٠ من مشروع قانون لتعديل قانون الري رقم ١٢ لعام
١٩٨٢ وأقره مجلس الوزراء وتم تحويله إلى مجلس الشعب،
ويتعامل هذا المشروع مع جميع المخالفات والمشاكل
والمستجدات التى ظهرت منذ اصدار قانون الري الحالى أى
منذ حوالى ٣ عقود، وتشمل هذه التعديلات التعامل مع
مخالفات استخدام مياه الصرف الصحى المعالج فى:
الزراعة،

المزارع السمكية المخالفة،
فتحات الري المخالفة،
الري بالغمر فى الأراضي الرملية،
التعديلات على مخرات الأودية وعلى المجارى المائية
وغيرها من المخالفات،

وهناك أيضا مشروع قانون ادارة المياه الجوفية الذى
اعتمده المجموعه التشريعية لمجلس الوزراء عام ٢٠١٠
أيضا ليتم تحويله الى مجلسي الشعب والشورى، ويقدم هذا
المشروع الاطار المؤسسى والتشريعى لسياسة تصاريح
الأبار الجديدة، ووسائل التعامل مع المخالفات واستخدامات
المياه الجوفية فى المنتجعات والقرى السياحية وفى
الصناعات الاستثمارية، ويضع الاطار التشريعى الملائم
لحفاظ على المخزون الجوفى من الاستنزاف أو التلوث.

٢- لتطوير السياسة المصرية فى ملف حوض النيل من
ردود أفعال غير حاسمة الى أفعال ومبادرات فعالة فان
مصر فى حاجة ماسة لتكوين مجموعات مصرية بحثية
دائمة للبحث والتنقيب على امكانات حوض نهر النيل
وأحواضه الفرعية والمشروعات المحتملة للتنمية وأثار هذه
المشاريع على مصر وتحديد المشاريع التى تحقق التقدم
والتنمية فى حوض النيل بدون أثار سلبية علينا وكذلك للقيام
بدراسات حديثة لمشاريع استقطاب الفواقد لزيادة ايراد النهر
لصالح دول الحوض.

نحتاج أن نسبق الآخرين فى دراسة احتياجات دول
وشعوب الحوض وكيفية تحقيقها من خلال التنمية المستدامة

الناحية المائية.

٣- إن السودان شمالا وجنوبا يمثلان أهم شريك لمصر في المستقبل المنظور فكلاهما يحتاج لدعم وخبرة واستثمارات مصر ومن الناحية الأخرى فإن البلدين لديهما الموارد المائية والتي من الممكن أن تزيد إيراد النهر، وبهما الأراضي الصالحة للزراعة والرعي، وبهما ثروات من المواد الخام، ويربطنا بشعبيهما مشاعر وأواصر وعلاقات طيبة ولغة واحدة، ويمثلان سوقا واحدة للصناعة المصرية الناهضة وللعاملة المصرية الماهرة.

وتؤكد الظروف القومية والاقليمية والدولية المحيطة بمصر والسودان أنه كان ولا يزال الوضع الأفضل لهما هو في اتحادهما بشكل مناسب من اشكال الوحدة الكونفدرالية أو الاقتصادية وبما يقوى ويدعم كل من البلدين فى مواجهة التحديات الهائلة التي تواجههما، إن الوحدة بين البلدين ستؤدى الى أجهاض ما يحاك حاليا عل المستوى الاقليمي والدولى لتقطيع أوصال السودان واجهاض محاولات الوقيعة بين البلدين للاستفراء بهما واحدا بعد الآخر.

ومحور التحرك مع السودان له أبعاد عديدة منها على سبيل المثال امكانية اشراك جنوب السودان كشريك رئيسى مع مصر ومع شمال السودان فى الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل التي تم انشاءها عقب اتفاقية ١٩٥٩، وقد يكون من الأنسب أن تقوم الهيئة بدور رئيسى لتقسيم الحصص ما بين شمال وجنوب السودان بدلا من أن تترك المجال لأثيوبيا تستضيف مثل هذه المفاوضات الفنية الشديدة الخصوصية والعلاقة باتفاقية ١٩٥٩.

وأرى الاتفاق من خلال الهيئة الفنية المشتركة مع شمال وجنوب السودان على اعداد دراسات تفصيلية حديثة لمشاريع استقطاب الفواقد فى جنوب السودان للتأكيد على تقليل التأثير على البيئة وعلى أنشطة الزراعة والرعي القائمة فى مناطق البرك والمستنقعات ولاعداد هذه المشاريع كمحاور رئيسية لتنمية الجنوب وذلك لاقناعات الخاصة والعامه فى جنوب السودان بالفوائد الجمة لهذه المشاريع

التي سوف تشمل تشييد الطرق الرئيسية والسكك الحديدية بجوار قنوات استقطاب الفواقد وأن يتم بطول هذه القنوات انشاء ماخذ مياه للمواطنين لأغراض الزراعة والرعي، وأماكن سياحية، وتطوير النقل النهري، وتنمية الثروة السمكية.

وقد يكون مهما أيضا أن تقوم الهيئة الفنية المشتركة بدراسة شاملة لبرنامج السدود القومى السودانى والتأكد من عدم تعارضه مع بنود اتفاقية ١٩٥٩.

ان الانطباع الفنى لدى بعض المختصين فى مصر أن السودان يستخدم حاليا مايقرب من كامل حصته المائية وأن الموارد المائية المطلوبة للتوسعات الزراعية الجديدة المقترحة فى الخطة القومية للسودان والتي تم طرح مساحات كبيرة منها للاستثمار تحتاج إلى كميات مياه اضافية زيادة عن حصة السودان المائية، وبالرغم من أن أى استثمار فى السودان يسعد المصريين الا أنه قد يكون هناك بعض الهواجس المصرية حول كيفية توفير المياه اللازمة للبرنامج السودانى الزراعى يجب طرحها للنقاش فى الهيئة الفنية المشتركة لايضاح المقومات المائية للبرنامج السودانى وازالة أى مجال للريبة والشكوك بين البلدين.

وأرى أن تقوم الهيئة أيضا بمناقشة الآثار السلبية للسدود الأثيوبية على كل من مصر والسودان واستعراض نتائج الدراسات المصرية والسودانية فى هذا الشأن وتوحيد الرؤى نحو هذه السدود من منطلق اطار اتفاقية ١٩٥٩ التى تحكم العلاقة المائية بين البلدين.

٤- من الضرورى استمرار الحوار مع القوى السياسية الدولية والجهات المانحة حول مشاكل ملف حوض النيل وحول الاثار السلبية للسدود الأثيوبية المقترحة. وكانت وزارة الخارجية المصرية قد بدأت بالفعل شرح وجهة نظر مصر من عدم التوقيع على الاتفاقية الاطارية والتبعات القانونية والمؤسسية لتوقيع دول المنبع المنفرد عليها، وقد يكون الوقت مناسباً الآن لأن نعد كتبنا عن السدود الأثيوبية وأثارها السلبية وتبعات ذلك الاقتصادية والاجتماعية

وعلينا أن ندرك جيدا أن أثيوبيا لن تتنازل عن هذه السدود بهذه البساطة لأن التحكم فى مياه النيل الأزرق يمثل حلما لأثيوبيا منذ قديم الزمان وله أهدافه الدولية والاقليمية والمحلية.

٦- اذا كان الهدف من تشكيل اللجنة الثلاثية هو الوصول الى توافق فى الرأى بين الدول الثلاثة حول انشاء سد النهضة فإنه كان يجب أولا إيقاف عمليات التشييد حتى يتم التوصل الى التوافق فى الرأى على جدوى وايجابيات المشروع أو الى عكس ذلك.

يجب توقف انشاء السد حتى الانتهاء من اجتماعات اللجنة والتي من الممكن تحديد فترة عملها بمدة محدودة ولتكن ٦ شهور على سبيل المثال، ومن المهم عدم حصر مناقشات اللجنة على سد النهضة فقط فى معزل عن السدود الأخرى المقترحة على النيل الأزرق والتي أعلنت عنها أثيوبيا على لسان كبار المسؤولين هناك، حيث يجب مناقشة جميع السدود معا كمخطط متكامل واستعراض أثارها السلبية المحتملة على كل من مصر والسودان.

ويجب أيضا الأخذ فى الاعتبار فى أعمال اللجنة الثلاثية دراسة البديل الفنى لهذه السدود مثل انشاء سلسلة من السدود الصغيرة لتوليد الطاقة للاستهلاك المحلى ولتوفير المياه لبعض المشروعات الزراعية المحدودة بدون احداث أضرار ملموسة بكل من مصر والسودان أو للرجوع للتصميم الأسمى لسد بوردر بالرغم من أثاره السلبية على مصر ولكنها سوف تكون أقل كثيرا عن أثار سد النهضة.

ومن الضرورى أن يشمل الحوار مع أثيوبيا استغلال المساحات الهائلة للبرك والمستنقعات المنتشرة فى منطقة البارو أكوبو فى أثيوبيا للتعاون معا لاستقطاب كميات من الفوائد المائية الضخمة فى هذه المنطقة مما يوفر المياه للاستثمارات الزراعية الضخمة المخططة هناك فى أثيوبيا ويزيد أيضا من ايراد نهر السوبات الذى يصب فى النيل الأبيض بعد مروره بمنطقة مستنقعات ضخمة فى منطقة مشار فى جنوب السودان والتي من الممكن أيضا استقطاب

والسياسية على دولتي المصب وتوزيع نسخ منه الى الجهات المانحة والقوى السياسية الدولية.

وأرى بذل جهود مضاعفة واستمرار الحوار مع الصين التى تشارك فى تمويل العديد من سدود دول الحوض وفى تمويل سد النهضة الأثيوبى وقبله سد تاكيزى الأثيوبى على نهر عطبرة.

إن العلاقات التاريخية للصين مع مصر ومواقف مصر المؤيدة للصين فى جميع المحافل الدولية والدعم التاريخى للصين لقضايا مصر ومشاكلها الدولية تؤكد على حرص البلدين على تعميق علاقاتهما الوطيدة.

٥- السدود الأثيوبية تمثل حلما لأثيوبيا قديما للتحكم فى مياه النيل الأزرق، وقد تم اعداد مخططا لهذه السدود فى إطار اقتصادى حديث لتغطية تكاليف السدود بل ولتحقيق أرباح من خلال تصدير الطاقة الكهربائية الى الدول المجاورة، وفى هذا الإطار الاستثمارى لن تكتمل الجدوى الاقتصادية لهذه السدود بدون مشاركة مصر والسودان لهذا المخطط وشرائها جزءا كبيرا من كهرباء هذه السدود، خاصة أنه لا يتوفر لأثيوبيا حاليا حسب البيانات المنشورة فى هذا الصدد البنية الأساسية والشبكات اللازمة لاستيعاب ونقل واستخدام معظم الكهرباء الناتجة عن هذه السدود.

بدون مشاركة مصر والسودان لن تكون الاستثمارات فى هذه السدود مجدية للجهات المانحة أو حتى للاستثمار الشعبى، بل سيكون من الصعب تمويلها الا من خلال الميزانية الأثيوبية والتى تعجز عن تمويل مثل هذه الاستثمارات الضخمة، ولا يوجد مستخدم آخر لهذه الكميات الضخمة من الكهرباء الا من خلال نقلها عبر أراضي السودان أو مصر.

إن عدم مشاركة مصر والسودان سيؤدى حتما الى تعطيل مخطط انشاء السدود الأثيوبية على الأقل حتى يتم استكمال البنية التحتية الأثيوبية الكافية لاستيعاب كميات الكهرباء الضخمة التى ستولدها هذه السدود، ولكن تعطيل مخطط السدود لا يعنى الوقف التام لها.

وتجميد الاتفاقية هو المقياس الحقيقي في رأيي على الرغبة الصادقة لدول المنبع للوصول الى توافق بين دول الحوض جميعا حول الاتفاقية الاطارية، وعدم موافقة دول المنبع على تجميد الاتفاقية لفترة زمنية محدودة له معاني وتفسيرات عديدة قد يكون أهمها عدم وجود الثقة الكافية بين دول المنبع ودولتي المصب، والتي من الممكن التغلب عليها من خلال مسارات تفاوض محددة بدقة وأجندة تفصيلية للتفاوض.

وفي حالة فشل الوصول الى اتفاق مناسب لجميع الأطراف للعودة للمفاوضات الجادة فلإنني أرى أن تقوم مصر بالتنسيق والمشاركة مع السودان بإغلاق ملف الاتفاقية الاطارية نهائيا وعدم الالتفات الى أي مناقشات حولها وعدم جعلها ورقة ضغط علينا أو ابتزاز لنا فلا هي بشكلها الحالي تلزمننا بشئ ولا نحن نحتاج اليها.

يجب التذكرة بأن دول المنبع لا تقر بالاتفاقيات الدولية القائمة مع كل من مصر والسودان بالرغم من أنها طرفا فيها، فكيف نحن بالله نلقل من الاتفاقية الاطارية ونحن لسنا طرفا فيها!! ويجب الانسحاب الكامل من مبادرة حوض النيل وذلك بالتنسيق مع السودان.

مثل هذا الموقف القاطع سوف يوضح توجهنا لدى المانحين بأننا لا نوافق ولا نشارك في الاجراءات الانتقالية الحالية لتحويل المبادرة إلى مفوضية تستند إلى اتفاقية اطارية لا تضم كل دول الحوض، وذلك لا يعنى عدم تعزيز العلاقات مع دول الحوض أو وقف برامج التعاون الثنائية معهم، بل يجب الاستمرار في تعزيز تواجدها في هذه الدول واستمرار التواصل والحوار مع اعطاء الأولوية في برامجنا للتعاون الثنائي التمتوى وفي توجيه الاستثمارات للدول الهامة لنا والدول المعتدلة في توجهاتها نحونا.

أرى في هذا الصدد اعطاء الأولوية القصوى للسودان شمالا وجنوبا ثم الكونغو اذا استمرت على موقفها الحالي الداعم لنا ثم الدول الأخرى التي تبدى تفهما عمليا لظروف مصر السياسية والمائية والتي لن تصدق على الاتفاقية

جزء من فوافدها كمحور للتنمية بجنوب السودان ولزيادة ايراد النهر لصالح شعوب حوض النيل الشرقى.

٧- الاتفاقية الاطارية لمبادرة حوض النيل في شكلها الحالي لايمكن لمصر توقيعها في رأيي الشخصى لنواقصها العديدة والتي تسمح في شكلها الحالي بإعادة توزيع ايراد نهر النيل على دول المنبع خصماً من حصتي دولتي المصب، ونحن والسودان لسنا طرفا في هذه الاتفاقية الاطارية ولا تلزمننا بأى التزامات قانونية أو مؤسسية، ولا تعفى هذه الاتفاقية دول المنبع من التزاماتهم في الاتفاقيات القديمة القائمة مع مصر والسودان. والدول التي وقعت الاتفاقية الاطارية منهم خمسة في الهضبة الاستوائية يجمعهم بالفعل تجمع دول شرق أفريقيا ولن تضيف لهم هذه الاتفاقية في رأيي أى جديد، وهناك أيضا تجمع مماثل لدول بحيرة فكتوريا ليست له الفاعلية المأمولة بالرغم من مرور سنوات طويلة على انشائه. والدولة السادسة التي وقعت على الاتفاقية الاطارية هي أثيوبيا والتي لا تشترك مع الدول الاستوائية في الحوض المائى بل تقع هي واريتريا في منبع الحوض الشرقى لنهر النيل وليس بينها وبين بقية دول المنبع الأخرى أى قواسم مشتركة داخل الحوض للتعاون المائى فيما بينهم.

من وجهة نظرى الشخصية أرى أنه اذا كان الهدف الحقيقى للاتفاقية الاطارية هو التوصل الى اطار فعال للتعاون بين دول الحوض، فإنه من صالح دول المنبع قبل دولتي المصب العودة الى مائدة المفاوضات للاتفاق حول النقاط العالقة في الاتفاقية الاطارية لكى تحظى بتوافق جميع دول الحوض، ولكن العودة للتفاوض يجب أن تكون عودة عادلة للجميع تتيح الفرصة لتحقيق اتفاق لصالح دول الحوض وليست عودة منحازة تميز طرف على طرف آخر.

وفي رأيي أن هذه العودة العادلة الواعدة لن تتأتى الا بالاتفاق أولا بين دول الحوض على تجميد الاتفاقية الاطارية لفترة زمنية معقولة يتم الاتفاق عليها ويتم أثناء هذه الفترة العودة الى التفاوض الجاد حول النقاط العالقة،

الاطارية.

الى رؤية مصرية تعبر عن الشعب المصرى بمعظم أطيافه.

وأحب أن أذكركم وأذكر نفسى أن محاور التحرك المصرى المقترحة هنا أو غيرها من الأفكار البناءة لأبناء مصر لن تجدى الا فى وجود مصر القوية بتراكيبها الاجتماعية المتماسكة الصلدة وبتقافة تدمج المواطنين فى بوتقة واحدة وبعلم يرتقى بها الى مصاف التطور والحضارة واقتصاد قوى يوفر لشعبها سبل الحياه الكريمه وعلاقات سياسية قوية تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة وجيش قوى يحمى شعبها وأرضها ومكاسبها.

أخيرا أود أن أشير الى ان ماعرضته من فكر وتحليل ومقترحات حلول لا تمثل الا أرائى ورؤيتى الشخصية لواحدة من أهم القضايا المصرية حاضرا ومستقبلا، وأشجع فى هذا الشأن على بداية حوار قومى حول هذه المقترحات يشارك فيه:

أصحاب الفكر والخبرة والأحزاب السياسية وأساتذة الجامعات ومراكز البحوث المصرية والمهتمين بهذا الملف وبما لهم من رؤية وأمال فى مستقبل مصر وذلك للوصول